FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
EU REGIONAL TRUST FUND 'MADAD'
"مدد" : الصندوق الائتماني الأوروبي

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

الحوكمة من القاعدة إلى الأعلى

المشاركة المجتمعية الفاعلة للمجتمعات المحلية
ودور مؤسسات المجتمع المحلي على مستوى البلديات شمال الأردن

بتنفيـــذ

Cooperación Española
EXPERTISE FRANCE
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH
HUNGARIAN INTERCHURCH AID HIA HUNGARY

تموز
2019

تـم إعـداد هـذا البحـث بدعـم مـالي مـن الصنـدوق الاسـتئماني الإقليمـي للاتحـاد الأوروبي «مـدد» والـوزارة الفدراليـة الألمانيـة للتعـاون الاقتصـادي والتنميـة (BMZ). تعـد منظمـة النهضـة العربيـة للديمقراطيـة والتنميـة (أرض) المسـؤول الوحيـد عـن محتـوى هـذا البحـث والـذي لا يعكـس بالـضرورة وجهـات نظـر أصحـاب المـشروع.

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

الحوكمة من القاعدة إلى الأعلى

المشاركة المجتمعية الفاعلة للمجتمعات المحلية ودور مؤسسات المجتمع المحلي على مستوى البلديات شمال الأردن

تمـــوز 2019

الفهرس

نبذة عن النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)	3
نبذة عن برنامج قدرة	4
الموجز التنفيذي	6
1. المقدمة	**8**
2. أهداف الدراسة	**10**
3. منهجية البحث	**12**
3.1 المبادرات المجتمعية	12
3.2 مناقشات مجموعات التركيز	14
3.3 المقابلات المتعمقة	14
3.4 المشاورة الرسمية	15
4. النتائج	**15**
4.1 التحديات العامة التي تواجهها المجتمعات المحلية في المشاركة المحلية الفعالة	15
4.1.1 القدرة المؤسسية للبلديات	15
4.1.2 الثقة بين البلدية والمجتمع المحلي	16
4.1.3 الوعي المجتمعي فيما يتعلق باللامركزية	16
4.2 تحديات محددة تواجه المرأة والشباب واللاجئين من حيث المشاركة المدنية	17
4.2.1 المرأة داخل البلديات: التحديات والفرص	17
4.2.2 الشباب داخل البلديات: التحديات والفرص	17
4.2.3 مجتمعات اللاجئين داخل البلديات: التحديات والفرص	17
4.3 دور منظمات المجتمع المدني وتطورها	18
5. التوصيات	**19**
5.1 التوصيات على المستوى التشريعي والإداري	19
5.2 التوصيات على مستوى مؤسسات المجتمع المدني المحلي	19
5.3 التوصيات على صعيد المجتمع المحلي	20
6. الخاتمة	**20**

نبذة عن منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

أسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية عام 2008 في عمان - الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى إلى إحداث التغيير نحو مجتمع متمكن وصامد يتمتع بالعدل في الأردن والمنطقة العربية. من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات المهمشة - بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون - ومساعدتهم في اكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها، وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي وتعبئة وسائل الإعلام والقاعدة الشعبية، والبحث وحشد التأييد لرفع وعي كافة الجهات المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الأردن والعالم العربي.

نبذة عن برنامج قدرة

بدأ تنفيذ برنامج قدرة الذي يموله الاتحاد الأوروبي "مدد" منذ عام 2016، ويعمل البرنامج مع اللاجئين والنازحين والمجتمعات المستضيفة في أربع دول مجاورة لسوريا وهي الأردن، ولبنان، وتركيا، وإقليم كردستان العراق.

عمومًا، يسعى البرنامج إلى تعزيز قدرة اللاجئين السوريين والنازحين داخليًا والمجتمعات المستضيفة على الاستجابة للأزمتين السورية والعراقية من خلال العمل في خمسة مجالات رئيسية:

- تحسين البنية التحتية الخاصة بالمدارس وتسهيل الوصول للأنشطة اللامنهجية.
- توسيع المهارات المهنية الأساسية وتطويرها.
- تعزيز التماسك الاجتماعي عبر تقديم الخدمات المجتمعية.
- تعزيز قدرات الإدارات المحلية.
- تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين جميع الجهات المعنية.

ولضمان تطوير الحلول الأوروبية المشتركة في جميع هذه المجالات وتنفيذها، يرتكز البرنامج على خبرة الوكالة الألمانية للتعاون الفني، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، والوكالة الفرنسية للخبرة الدولية الفنية، والوكالة الهنغارية للمساعدات.

نُفذ هذا البرنامج من خلال الوحدات الأربع التالية:

- الوحدة الأولى "البنية التحتية للتعليم" والتي تتناول البنية التحتية للتعليم وتعالجها بشكل أساسي وذلك لتحقيق ظروف تعليمية أفضل ولتحسين الوصول إلى الأنشطة اللامنهجية (مثل التدريبات الرياضية) للمجتمعات المستضيفة وللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا.
- الوحدة الثانية "تدريب المهارات" والتي تهدف إلى معالجة الفجوة في إعداد المجموعة المستهدفة لمستقبل مهني أفضل وتحقيق مهارات ومؤهلات أفضل أيضًا لها، وللمساهمة في تحسين سبل المعيشة وتقديم وجهات نظر أوسع للمستقبل في الأردن ولبنان وتركيا.
- الوحدة الثالثة "التماسك الاجتماعي" والتي تعالج بدورها التوتر الاجتماعي بين المجتمعات المستضيفة لتقليل التنافس على الموارد والخدمات فيما بينها والسماح بحصول تعايش أفضل. وبالتالي، فهي تعزز التماسك الاجتماعي من خلال تيسير الوصول إلى المعلومة وتوفير الخدمات المجتمعية في الأردن، ولبنان، وتركيا.
- الوحدة الرابعة "دعم الإدارة المحلية" التي تهدف إلى مساعدة الإدارات المحلية التي تعاني من نقص الموارد وتنمية قدراتها في تقديم أفضل الخدمات، والمساهمة أيضًا في تقليل الضغط الذي تتعرض له المجموعة المستهدفة من حيث الحصول على الموارد والخدمات في الأردن وشمال العراق.
- الوحدة الخامسة "تسهيل الحوار والنشر" والتي تركز على إنشاء منصات للحوار على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي للحث على إجراء حوار بشأن القضايا ذات العلاقة والمتنازع عليها و/أو غير المطروحة. يهدف هذا الحوار لتوظيف الإمكانيات الإقليمية لتحقيق فهم أفضل لهذه القضايا وإتاحة الحلول الإقليمية والمحلية التي تقبلها الأطراف المعنية بشكل متبادل فيما بينها.

ميزانية المشروع: المجموع: 82.4 مليون يورو بتمويل بلغت قيمته 7.8 مليون يورو مقدّم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية و74,6 مليون يورو قدّمها الاتحاد الأوروبي، صندوق "مدد".

دعم الإدارات المحلية في الأردن

تُنفذ الوحدة الرابعة "دعم الإدارات المحلية" في الأردن بالتنسيق بين اثنتين من المؤسسات الرئيسية في التعاون الإسباني وهي الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) والمؤسسة الدولية الأيبيرية للإدارة والسياسة العامة (FIIAPP) .

والتعاون الإسباني حاضرٌ في الأردن منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا في جهود مشتركة مع الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع المدني لدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأردن، وخاصة فيما يتعلق ببناء مؤسسات وطنية قوية.

ولم يقتصر تأثير حجم الأزمة السورية الجدي على قدرة الأردن على معالجة الأزمة الإنسانية فحسب، بل طال تأثيره أيضًا مواصلة تقدم الأردن على طريق تنمية البلاد وشعبها.

ويستضيف الأردن حوالي 1,2 مليون سوري، سجل 659,593فردًا منهم كلاجئين. يعيش حوالي 79% من اللاجئين السوريين المسجلين في المجتمعات المستضيفة (إذ يسكن 96% منهم في شمال ووسط الأردن)، بينما يعيش حوالي 141,000 في المخيمات.

أيضًا، لا يزال التوافد الضخم للاجئين يضغط وبشكل كبير على الحكومة الأردنية والسلطات الحكومية من حيث توفير الخدمات الحكومية مع وجودة تحديات كبيرة في نوعية هذه الخدمات، لا سيما في القطاعات المهمة مثل الصحة، والتعليم، والمياه، وخدمات البلديات.

وعلى الرغم من القدرات المالية المحدودة للسلطات المحلية، تستضيف بلديات شمال الأردن أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين الذين يفوق عددهم عدد المقيمين في مواقع معينة من الأردن. وقد كان لتوفير الاحتياجات لهؤلاء اللاجئين أثره الشديد على الوضع المحلي ماليًا، مما زاد من الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة.

وفي الأردن، يدعم التعاون الإسباني تطوير الاستدامة المالية لبلديات المفرق والسرحان والرمثا. ومن خلال هذا الدعم، تتمتع البلديات حاليًا بتجهيزات أفضل ومزيد من القدرة على توفير خدمات عامة ذات جودة جيدة للمجتمعات المستضيفة واللاجئين على حد سواء، بما يتماشى مع تطبيق قانون اللامركزية في المملكة.

وعلى وجه التحديد، يركز هذا الدعم على تعزيز التطوير التنظيمي والإدارة والاستقلالية المالية، فضلًا عن خفض نفقات الطاقة. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق تشجيع زيادة التفاعل في مسائل الميزانية بين الهيئات العامة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمشاركة فيها. ويتمثل الهدف العام منه في تمكين البلديات من إدارة ميزانياتها بكفاءة، وتحقيق التفوق في الإدارة التنفيذية، ووضع خصائص قائمة على التشاركية في صنع القرار تشمل السلطات المحلية والسكان المحليين على حد سواء.

ويعمل التعاون الإسباني على تعزيز قدرات السلطات المحلية ومواردها في المجالات الرئيسة التالية:

- تطوير وتنفيذ الأدوات والمنهجيات اللازمة للحد من نفقات الطاقة في البلديات.
- تحسين مهارات الموظفين الإداريين والتقنيين العاملين في البلديات في مجال الإدارة المالية للبلدية.
- تعزيز التماسك الاجتماعي ومشاركة السكان المحليين في توفير الخدمات البلدية العامة.
- تحسين التنسيق بين البلديات والمحافظات ووزارة الداخلية بما يتمشى مع أثر قانون اللامركزية في الحوكمة المحلية.

الموجز التنفيذي

إنّ الحوكمة من القاعدة إلى الأعلى -أي الاستماع إلى أصوات الناس وتمثيلها من خلال المشاركة المحلية في صنع القرار وضمان المساءلة فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية -هي أمر حاسم للحفاظ على السلام والأمن، وضمان التنمية المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويكشف هذا التقرير كيف يمكن للمجتمع المدني المحلي أن يسهم في المشاركة المحلية ومدى تفاعل المجتمعات المحلية، استجابة لقانون اللامركزية لعام 2015 وقانون البلديات ووفقًا لهما[1]. بالنسبة لمنظمة النهضة (أرض) (2016)، فإنّ مفهوم المشاركة المدنية يتعلق بمشاركة الناس ووعيهم الفعال بالتنمية المستمرة الخاصة بمجتمعاتهم المحلية. ويختلف هذا المفهوم عن التصورات الأخرى للمشاركة المدنية التي تميل إلى تأطيرها من حيث المشاركة السياسية الأوسع ضمن هياكل أكثر رسمية.

في هذا التقرير، تعتمد منظمة النهضة (أرض) على الدروس المستفادة عبر عامين من العمل المتواصل مع المجتمع المدني المحلي والمجتمعات المحلية في ثلاث بلديات في منطقة شمال الأردن (المفرق، السرحان، والرمثا) -والتي تشمل فئات النساء والشباب واللاجئين- بهدف زيادة مشاركتهم وتفاعلهم المحلي. إنّ هذا المشروع "معاً لنبني: تمكين المجتمعات المحلية من خلال المشاركة السياسية» هو جزء من برنامج قدرة، وهو مبادرة إقليمية يمولها الاتحاد الأوروبي لتعزيز صمود النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم في استجابة لأزمتي سوريا والعراق. يتألف النشاط الرئيسي للمشروع من مجموعة من المبادرات المجتمعية التي بدأت بالاختيار الدقيق لسبع منظمات مجتمعية، والتشارك معها، وتدريبها بشرط أن تكون هذه المنظمات عاملة مع الشباب والنساء واللاجئين ومتجذرة ضمن الشبكات المحلية. قُدمت الأدوات اللازمة لدعم مشاركة هذه المنظمات مع المجتمعات المحلية، ولتطوير الأدوار والعلاقات والمسؤوليات التي تعزز صياغة المبادرات من القاعدة ولغاية الإدارة العليا وتطويرها وذلك لمعالجة مخاوف المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

يستكشف هذا التقرير العديد من التحديات والفرص المتاحة للمشاركة المحلية من قبل أفراد المجتمع -بما في ذلك الشباب والنساء واللاجئين- داخل مجتمعاتهم والبلديات التي يتبعون لها، إذ يسهم في فهم الأدوار المحتملة التي يمكن أن يلعبها المجتمع المدني لزيادة دعم المشاركة المحلية الفعالة للمجتمعات. يعتمد هذا البحث على ما يلي:

1) الدروس المستفادة من المبادرات المجتمعية الحاصلة علي الدعم خلال فترة المشروع.

2) مناقشات مجموعات التركيز التي تعقد مع المستفيدين من منظمات المجتمع المحلي المشاركة (أي أفراد المجتمع المحلي بمن فيهم المواطنون الأردنيون واللاجئون السوريون الذين يأتي الشباب والنساء من ضمنهم).

3) المشاورات الرسمية مع أصحاب العلاقة الرئيسيين.

4) إجراء مقابلات متعمقة مع العاملين في المجتمع المدني المحلي في الأردن.

النتائج الرئيسية

إنّ أحد التحديات الرئيسية للمشاركة والتي تم تحديدها من خلال إجراء مناقشات مجموعات التركيز، والمقابلات، والمشاورات، كان ضعف القدرة المؤسسية لموظفي الحكومات المحلية وضعف ثقة أعضاء المجتمع المحلي بهم وبأدائهم. وكان المستفيدون قد صرحوا بأنه من الصعب بمكان التواصل مع الموظفين الحكوميين المحليين عازبين السبب إلى تعقيد الثقافة البيروقراطية وعدم تجاوبها مع حاجات أفراد المجتمع المحلي. وقد عززت المشاورات مع أصحاب المصلحة هذا الاستنتاج.

كما تفتقر نظرة أعضاء المجتمع المحلي للأدوار والمسؤوليات المنوطة بالموظفين الحكوميين المنتخبين للوضوح. ويتعلق هذا جزئيًا بالتطبيق الأخير لقانون اللامركزية ويشير إلى الحاجة لأن يبذل المسؤولون المحليون والمجتمعات المحلية جهودًا طويلة الأمد

1 يشير هذا الأخير إلى دور المجتمع المدني مرة واحدة في المادة 5 بند أ 3

لبناء الثقة وزيادة الخبرات. ومن خلال هذه التجربة، تستنتج منظمة النهضة (أرض) أن المنظمات المجتمعية ووسائط الإعلام المحلية تلعب دورًا هامًا كحلقة وصل تساعد على توضيح ونشر المعلومات حول الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالحوكمة المحلية.

أما المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز والذين لم يشاركوا في مبادرات المجتمع المحلي، فلم يمتلكوا سوى قدر ضئيل من الفهم لقانون اللامركزية ذاته -بما في ذلك فهم معنى القانون وأدوار الأعضاء المنتخبين كذلك- كما أنهم لم يكونوا على دراية بشأن كيفية استخدام القانون في معالجة احتياجاتهم ومخاوفهم المحلية، سواء كأفراد أو أعضاء في المجتمع المحلي.

وعلى النقيض من ذلك، فقد اكتسب المشاركون من أصحاب الخبرات السابقة في مبادرات المجتمع المحلي فهمًا أشمل للامركزية وللطرق اللازمة لإسماع احتياجاتهم وشواغلهم المحلية واتخاذ إجراءات بشأنها. هؤلاء المشاركون اكتشفوا بوجه خاص الوسائل التي يمكن أن تستخدمها المنظمات المجتمعية لتكبير أصوات المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، تبادل المشاركون الخبرات في مجال بناء الشبكات مع أفراد المنظمات الشريكة المحلية والمجالس المحلية وغيرها من الموظفين الحكوميين، كما تتيح البرامج المخصصة للشباب والنساء للمشاركين الفرصة للمساهمة في إنشاء المشاريع المبتكرة وتطويرها وفقًا لأولوياتهم في فضاء آمن، الأمر الذي مكنهم من المشاركة في أنشطة الحوكمة من القاعدة و حتى الأعلى (أي لغاية الإدارة العليا).

وفي نهاية المطاف، نُظمت 12 مبادرة مجتمعية بدعم من مؤسسة النهضة (أرض) وبرنامج قدرة، وقد قدمت هذه المبادرات أدلة كافية على أنه يمكن لمنظمات المجتمع المحلي أن تؤدي أدوارًا رئيسية وتتحمل مسؤوليات هامة مثل:

- تعبئة المجتمعات المحلية والتخطيط لتطويرها وزيادة وعي المجتمعات المحلية بحقوقها.

- تمكين أفراد المجتمع المحلي من التعبير عن مخاوفهم واحتياجاتهم واتخاذ الخطوات اللازمة للاستجابة للتحديات ومعالجتها.

- بناء فهم أفضل للمشاركة الاقتصادية بين المسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المحلي وتسهيل تمكينها.

غير أن تجربتنا تبين أنه لا يمكن تحقيق هذه المكاسب إلا في حال توفير الدعم المناسب، وإمكانية وصول المنظمات المجتمعية إلى الادوات والتوجيه اللازمين لتنفيذ هذا الهدف.

الاستنتاجات الرئيسية:

يدعو التقرير إلى تقديم دعم مستمر للمنظمات المجتمعية لتعمل داخل مجتمعاتها المحلية للتعبير عن احتياجاتها ومعالجتها، وتعزيز مصداقيتها وبناء ثقة الجهات المعنية بها. أيضًا، يلزم توفير دعم مؤسسي دائم لبناء الثقة والمشاركة المحلية والمدنية والحفاظ عليها، بما يتجاوز المكاسب الانتخابية القصيرة الأجل في كثير من الأحيان، بهدف الحفاظ على الإدارة المحلية.

ثانيًا، هناك حاجة إلى توضيح أدوار المنظمات المجتمعية ضمن القوانين والأنظمة الأردنية، وتناقش منظمة النهضة (أرض) إدراج أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني المحلي في التشريع وتحديدها لمعالجة هذا العجز. وقد أظهرت تجربة هذا المشروع على مدى السنتين الماضيتين الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها المنظمات المجتمعية من أجل تلبية احتياجات مجتمعاتها والاستجابة لها، والتي تشمل السكان المستضيفين واللاجئين.

وفيما يتعلق بهذه الفئة الاخيرة، فإنّ لأفراد مجتمع اللاجئين احتياجات محلية محددة، كالصعوبات التي تواجههم في الحصول على خدمات الإسكان، والنقل، والخدمات الصحية والتعليمية بأسعار معقولة. وبالاعتماد على التشاور مع المعنيين، يدرك فريق البحث الحساسيات المحيطة بشمول أصوات اللاجئين في جهود معالجة مخاوفهم بصورة رسمية ويحترمها أيضًا. لذا، يجب دعم المنظمات المجتمعية المحلية بالمشورة والمعلومات والتوجيهات الصحيحة فيما يتعلق باحتياجات اللاجئين وكيفية التعبير عن هذه الاحتياجات بفعالية بالاشتراك مع السلطات المحلية وبالنيابة عن هؤلاء اللاجئين. ومن الواضح أن المنظمات المجتمعية المحلية تلعب دورًا حاسمًا في وضع نظام شامل وشفاف وقابل للمساءلة فيما يختص بالحماية الاجتماعية لخدمة جميع أعضاء المجتمع على نحو جيد.

1. المقدمة

الإدارة المحلية هي العملية الخاصة بتشجيع مشاركة جميع الناس الذين يعيشون في المجتمعات المحلية وتمثيلهم أيضًا. إن اتخاذ القرارات المحلية الشاملة والمساءلة حيال المجتمعات المحلية هما أمران حاسمان للحفاظ على السلام والأمن وضمان التنمية المستدامة[1].تمكنا خلال عامين من العمل مع المنظمات المجتمعية والمجتمعات المحلية -من النساء والشباب واللاجئين- من صياغة التوصيات المتعلقة بمشاركة هذه الفئات في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، أتاح لنا هذا العمل مزيدًا من الفهم حيال قدرة المجتمع المدني المحلي على أداء دور نشط في تشجيع الشمولية وكيفية القيام بذلك. وينظر هذا البحث في الممارسات ووجهات النظر المحلية -فيما يتعلق بإصلاحات اللامركزية- بهدف زيادة المعرفة بكيفية دعم السكان والمنظمات المجتمعية والبلديات حيال إدراك احتياجات المجتمعات المحلية وتلبيتها.

تم تنفيذ البحث الذي تمت مناقشته في هذا التقرير كجزء من مشروع "معا لنبني: تمكين المجتمعات المحلية من خلال المشاركة السياسية". هذا المشروع جزء من مبادرة إقليمية يمولها الاتحاد الأوروبي -قدرة- تهدف إلى تعزيز قدرة صمود النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم استجابة لأزمتي سوريا والعراق. في الأردن، تشرف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية على المشروع، حيث يركز على التنمية الإقليمية على وجه التحديد، بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال زيادة التعاون بين الهيئات العامة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومشاركة أفراد المجتمع المحلي. وتتأثر بلديات المفرق (محافظة المفرق) والسرحان والرمثا (محافظة إربد) تأثرًا كبيرًا بأزمة اللاجئين السوريين. على سبيل المثال، في العام 2015، كان 52% من مجموع سكان المفرق من اللاجئين السوريين[2].

كما أن بلديات المفرق والسرحان والرمثا تأثرت تأثرًا مباشرًا باستضافاتها مجتمعات اللاجئين السوريين، وهناك العديد من الخدمات -مثل المياه والتعليم والخدمات الصحية- التي تحتاج الآن إلى أن يتم تشاركها مع أفراد مجتمعاتها المحلية الجديدة. وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، فقد يؤدي ذلك إلى حدوث توترات محتملة بين السكان. وعلاوة على ذلك، حددت حاجات البلديات الثلاث المعنية في بداية المشروع إلى الدعم التقني ودعم الميزانية أيضًا فيما يتعلق بالإدارة المحلية. وكان دور منظمة النهضة (أرض) في هذا المشروع هو زيادة تعزيز المشاركة المدنية من خلال عقد الشراكات مع/ضمن المنظمات المجتمعية التي تعمل في هذه المجالات بالفعل.

ويتمثل النشاط الرئيسي للمشروع في دعم مبادرات المجتمعات المحلية والذي بدأ بالاختيار الدقيق لسبع منظمات مجتمعية والشراكة معها وتدريبها (انظر الجدول رقم 1) بشرط أن تكون هذه المنظمات ضمن تلك العاملة في بلديات السرحان والمفرق والرمثا.

وقد اختيرت هذه المنظمات بعناية لعملها مع الشباب والنساء، وكونها متجذرة في الشبكات المحلية، بالإضافة لوضعها القانوني، وقدرتها المالية، وخبرتها مع المجتمعات المحلية، وقدرتها على الوصول إلى المجتمع المحلي.

كما وفرت منظمة النهضة (أرض) الأدوات اللازمة لدعم مشاركة هذه المنظمات مع المجتمعات المحلية وتطوير الأدوار والعلاقات والمسؤوليات التي تعزز صياغة المبادرات من القاعدة ولغاية الإدارة العليا وتطويرها، وذلك لمعالجة مخاوف المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

1 ايلكان وسوزان وريجيل وكيم. (2015). "المرونة الإنسانية": تحمل مسؤولية اللاجئين من خلال إدارة الطوارئ الإنسانية في المخيم. علم الاجتماع السياسي الدولي. 9. ن / أ-ن / أ. 10.1111 / ips.12101.

2 Stave ، Svein Erich and Hillesund ، Solveig (2015). تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني. منظمة العمل الدولية و FAFO. تم الولوج في 15 حزيران/ يونيو 2019 ، :https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_364162.pdf

جدول رقم 1:

البلدية	اسم منظمة المجتمع المحلي
الرمثا	الجمعية الخيرية لتمكين المرأة
	جمعية خطوة أمل الخيرية
	جمعية شباب بلا حدود الخيرية
المفرق	جمعية الكرام للأسر العفيفة والأيتام الخيرية
	الجمعية الأردنية لرعاية الأحداث والأيتام
السرحان	جمعية التواصل لتنمية الأسرة والطفولة جمعية رعاية الطفل الخيرية

ولمفهوم اللامركزية دور رئيسي في هذا التقرير، فقد وُضع قانون اللامركزية لعام 2015 لزيادة دعم المشاركة المحلية وعملية صنع القرار القائمة على التشاركية. غير أن دور المجتمع المدني في هذه العملية لم يُذكر إلا مرة واحدة في إطار قانون البلديات، كما أن التنسيق والتشبيك والتعاون بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني شرط مسبق وضروري لتحقيق الإدارة الشاملة. ومنظمات المجتمع المدني -التي تقوم على أساس المجتمعات المحلية التي توجد فيها، وبالتالي تكون على وعي عميق بها -شريكة أساسية في تحقيق التنمية المحلية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتوفير الحماية الاجتماعية.

انطلاقًا من تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المحلي، فقد تم إنشاء التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية من خلال منظمة النهضة (أرض) وشركائها من أصحاب المكانة المرموقة. يتكون التحالف الوطني الأردني من ائتلاف بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية والمحلية وصناع القرار -بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة التخطيط، والبرلمان، والبلديات. يسهل التحالف الوطني الأردني التنسيق بين الأعضاء كما يوفر منصة مشتركة لتسهيل عمل أعضائنا ومساعدتهم على معالجة القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بفعالية وكفاءة.

وبشكل أساسي، يتطلع هذا التقرير إلى ما هو أبعد من قانون اللامركزية، إذ يُمكننا هذا المشروع من الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من العمل مع هذه المجتمعات. وينظر هذا البحث في كيفية وأسباب عدم إدراج أفراد معينين من المجتمع المحلي (الشباب والنساء واللاجئين) في هذه النشاطات على نحو كامل، وينظر أيضًا في الفرص المتاحة -بالنيابة عن المجتمع المدني المحلي- لإدراجهم فيها على نحو أكثر فعالية من خلال المشاركة المحلية الفعالة ضمن المجتمعات المحلية.

2. أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث لفهم كيفية تعزيز التماسك الاجتماعي والطريقة التي يمكن أن يحدث فيها توفير الخدمات البلدية بصورة أكثر بطريقة تحدث من القاعدة ولغاية الإدارة العليا بشكل أكثر شفافية وتشاركًا. كما يهدف أيضًا إلى فهم كيفية تشجيع الحوار بين أفراد المجتمع (من المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين)، ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات الحكومة المحلية للمساعدة على إثارة المخاوف وتحقيق حياة أفضل للجميع. إنّ الهدف الرئيسي من هذا البحث هو الكشف عن كيفية دعم منظمات المجتمع المدني المحلية وتحديد الإصلاحات التي قد تكون ضرورية لمواصلة تنفيذ الحوكمة من القاعدة ولغاية الإدارة العليا.

ووفقا للأبحاث السابقة حول قيادة المرأة، فإنّ مفهوم المشاركة المدنية بالنسبة لمنظمة النهضة (أرض)، يتعلق بمشاركة أفراد المجتمع ووعيهم الفعال بالتنمية المستمرة الخاصة بمجتمعاتهم المحلية. ويختلف هذا المفهوم عن التصورات الأخرى للمشاركة المدنية التي تميل إلى تأطيرها من حيث المشاركة السياسية الأوسع ضمن هياكل أكثر رسمية.

يتم فهم فكرة "المجتمع المدني" على أنه عبارة عن مجموعة من المنظمات والمؤسسات المجتمعية المختلفة عن الحكومة والقطاع الخاص والقادرة على التعبير عن إرادة أفراد المجتمع المحلي وتمثيلها.

وتعتبر منظمة النهضة (أرض) بأن اللامركزية ما هي إلا عبارة عن "نقل المسؤولية عن التخطيط والإدارة وجمع وتخصيص الموارد من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى الوحدات الميدانية للوكالات الحكومية أو الوحدات التابعة لها أو المستويات الحكومية أو السلطات أو المؤسسات العامة شبه المستقلة أو السلطات الإقليمية أو الوظيفية أو المنظمات غير الحكومية الخاصة أو التطوعية"[3] يعتبر هذا المفهوم مهمًا بالنظر إلى التغييرات الأخيرة في الهيكل الحكومي الأردني.

استحدث قانون اللامركزية في الأردن لعام 2015 مجالس المحافظات باعتبارها هيئات استشارية منتخبة محليًا إلى حد كبير وزاد من دورها التنفيذي، ويرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بقانون البلديات الذي يشرف على المجالس البلدية و"يفوض سلطات تشريعية محدودة مماثلة للسلطات المحلية"[4]. من المفارقات في هذا الخصوص، أنه بينما تم إنشاء قانون اللامركزية لعام 2015 وقانون البلديات لتعزيز المشاركة المحلية، لم يتم إجراء أبحاث متعمقة بعد لاستكشاف تجارب المواطنين وأعضاء المجتمع والمجتمعات الأخرى الذين يفترض بأنّ هذه القوانين قد وضعت من أجلهم.

وقد اكتشف التحليل المسبق لهذه الإصلاحات وجود تناقض بين السلطة الإدارية والمالية للمجالس المحلية والمحافظة -مما يعزز فكرة اعتمادها المالي على الحكومة المركزية[5]. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية ومشاركة المرأة والشباب من خلال إنشاء "آليات مؤسسية [يمكن أن تؤدي] دورًا بناءً في تحديد الاحتياجات والأولويات في مجتمعها المحلي"[6].

وبصفة أساسية، فإن دور المجتمع المدني فيما يتعلق باللامركزية لا يذكر إلا مرة واحدة، إذ تنص المادة 5، بند 3 من قانون البلديات على ما يلي:

3 أ. روندينيلي ، دينيس أند آر نيليس ، جون. (2008). تقييم سياسات اللامركزية في البلدان النامية: حالة التفاؤل الحذر. مراجعة سياسة التنمية. 4.3 - 23.10.1111 / j.1467-1986.tb00494.x

4 سويل ، كيرك (2017 ، 24 أغسطس). سعي الأردن لتحقيق اللامركزية. تم استرجاعه في يوليو 2019 ، 16 ، من: https://carnegie-mec.org/sada/72905 مسارات الطاقة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ورقة معلومات أساسية: الطاقة والتنمية في الأردن. تم الاسترجاع من: https://menaselect.info/uploads/countries/ jordan / Country_Fact_Sheet_Jordan.pdf

5 مسارات الطاقة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورقة معلومات أساسية: الطاقة والتنمية في الأردن. تم الاسترجاع من: https:// menaselect.info/uploads/countries/ jordan / Country_Fact_Sheet_Jordan.pdf

6 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017) مراجعة الحكومة المفتوحة: الأردن. نحو شراكة جديدة مع المواطنين: إصلاح اللامركزية في الأردن ، ص. 17

"إعداد البرامج ومتابعة تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية وإدارة جميع الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المناطة بها من خلال موظفيه ومستخدميه أو بالتشارك مع بلديات أخرى أو أي جهة أخرى ذات اختصاص أو من خلال تأسيس شركات تملكها البلديات سواء لوحدها أو بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي شريطة موافقة الوزير المسبقة على ذلك"[7].

قد تعمل البلديات و/أو قد لا تعمل بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، شريطة أن يوافق عليها الوزير المعين، مما يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من سلطة صنع القرار فيما يتعلق بهذه المسألة لا يزال قائما في العاصمة عمّان.

وقد أظهرت تجربة هذا المشروع على مدى السنتين الماضيتين الإمكانات الكبيرة للمنظمات المجتمعية من أجل تلبية الاحتياجات المحلية لمجتمعاتها المحلية والاستجابة لها، بما في ذلك السكان المستضيفون واللاجئون. ويستند هذا البحث إلى معرفة أن هذه المشاركة قد أدت إلى تحديد كيفية دعم المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والبلديات في التعبير عن مخاوفهم لصالح مواصلة تنفيذ الحوكمة من القاعدة ولغاية الإدارة العليا.

وبالنسبة لمنظمة النهضة (أرض)، فإنه من الأفضل فهم الحوكمة من القاعدة ولغاية الإدارة العليا من حيث الحوكمة المحلية والمواطنة من القاعدة للأعلى. ويعد مفهوم الحوكمة من القاعدة الشعبية محاولة لتحليل الطريقة التي تنتج فيها الديناميات السياسية المحلية عن جهود اللامركزية الوطنية، كما تدعي هذه النظرية بأنه بدلًا من فرض تغييرات على المستوى المحلي، فإن اللامركزية على المستوى الكلي هي العامل المحفّز لمختلف "العمليات المحلية المستقلة". [8]

لذلك، من أجل تصور مفهوم اللامركزية وتنفيذها بشكل فعال، من المهم "فهم كيفية عمل الحكومة المحلية - وخاصة عندما تعمل بشكل جيد أو بشكل دون المطلوب." ويشمل هذا النظر بعناية في المشاركة المدنية والسياسية على الصعيد المحلي، وعلى مستوى البلديات فيما يتعلق بهذا المشروع. وتضيف المواطنة المحلية مستوى من التحليل إلى هذه النظرية التي تشمل أيضًا فهم إمكانية إدراج المجموعات المستبعدة في منطقة معينة. ويرتبط الاستبعاد الاجتماعي بالحرمان من الحقوق ويسهم في تزايد فرص عدم المساواة. بصورة عامة، تعد نظرية المواطنة المحلية محاولة لمعالجة الطرق التي يمكن بها لجميع المقيمين في مكان معين الاضطلاع بدورهم في نموه وتنميته. [9]

وبناءً على ذلك، فإن الأهداف الرئيسية لهذا البحث هي:

1) مواصلة كشف التحديات والفرص المتاحة لمشاركة أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم الشباب والنساء واللاجئين داخل مجتمعاتهم المحلية والبلديات التي يقيمون فيها.

2) زيادة فهم دور وإمكانات منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة المحلية الفعالة للمجتمعات المحلية وداخلها.

7 اللجنة الدولية للانتخابات في الأردن (2019) 20٪ .pdf (1) _0doc5MitiesitiesLaw2015EN.doc0_ / les / /https://iec.jo/sites/default

8 Faguet, Jean Paul ، 2005. "الحوكمة من الأسفل: نظرية الحكم المحلي مع اثنين من الاختبارات التجريبية ،" LSE Research Online Documents on Economics 475، LSE Library ،London School of Economics and Political Science

9 Kim Rygiel و Ilker Ataç و Anna Köster-Eiserfunke و Helge Schwiertz ، 2015. „الحكم من خلال المواطنة والمواطنة من الأسفل. مقابلة مع Kim Rygiel" ، مجلة دراسات النقد ونظام الهجرة عبر الحدود

3. منهجية البحث

يستند هذا التقرير إلى منهجية بحثية مختلطة تعتمد في معظمها على جمع البيانات النوعية وتحليلها. وقد تم إجراء استعراض مكتبي لمعرفة الاستفسارات الأكاديمية والتقارير التي أجريت في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، يستند البحث إلى ما يلي:

1) الدروس المستفادة من المبادرات المجتمعية الحاصلة علي الدعم خلال فترة المشروع.

2) مناقشات مجموعات التركيز التي تعقد مع المستفيدين من منظمات المجتمع المحلي المشاركة (أي أفراد المجتمع المحلي بمن فيهم المواطنون الأردنيون واللاجئون السوريون الذين يأتي الشباب والنساء من ضمنهم).

3) المشاورات الرسمية مع أصحاب العلاقة الرئيسيين.

4) إجراء المقابلات المتعمقة مع العاملين في المجتمع المدني المحلي في الأردن.

وفيما يلي الأطر الرئيسية الأربعة التي يجري من خلالها تحليل هياكل الإدارة المحلية والمنظمات المجتمعية في هذا المشروع:

1) **المساءلة المباشرة مقارنة مع المساءلة غير المباشرة:** على سبيل المثال، يمكن تصور المساءلة "غير المباشرة" من خلال إعادة انتخاب أعضاء المجتمع المحلي لممثليهم أو عدم انتخابهم، وذلك حسب رضاهم أو عدم رضاهم عن الأداء العام لهؤلاء الممثلين، في حين تتم المساءلة "المباشرة" من خلال الآليات القانونية الرسمية لرفع شكوى أو الشروع في اتخاذ الإجراءات ضد أي مخالفات أو تجاوزات أو انتهاكات أو أضرار أمام السلطة الرسمية أو تلك الرقابية أو القضائية المختصة.

2) **المشاركة المباشرة مقارنة مع المشاركة غير المباشرة:** يمكن هنا رؤية المشاركة "غير المباشرة "من خلال مشاركة أفراد المجتمع المحلي الذين لهم الحق في التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية واختيار ممثلين عنهم، والمشاركة مباشرة في المناقشات العامة حول مختلف جوانب التنمية والخدمات في مجتمعاتهم.

3) **الشمولية مقارنة مع الاستبعاد: المواطن بالمقارنة مع المقيم:** يوجد هنا تمييز بين مفهومي "المقيم" و"المواطن". ويركز هذا المشروع على جميع الفئات الاجتماعية داخل المجتمعات التي يشملها المشروع، بما في ذلك اللاجئون، كجزء من واقع الخدمة والتنمية الذي يجب أخذه في الاعتبار في عملية التخطيط وصنع القرار. وهذا دون الادعاء بأن لهؤلاء اللاجئين أي حقوق سياسية أو الادعاء بأنّ هذه الحقوق تقتصر على المواطنين الأردنيين الذين يحملون الجنسية الأردنية ممن يملكون الحق في التصويت.

4) **المشاركة المدنية مقارنة مع المشاركة السياسية:** وهذا تمييز مهم بين مفهومي "المشاركة المدنية" و"المشاركة السياسية". ويشير المفهوم الأول إلى تحسين الخدمات، الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع ما لجميع سكانه، بينما يشير مفهوم "التنمية السياسية" إلى مشاركة المواطنين حصرًا في العملية السياسية، سواء عن طريق التصويت أو الأحزاب السياسية أو غيرها من أشكال العمل السياسي.

3.1 المبادرات المجتمعية

وفي الفترة ما بين شهري آذار وحزيران من العام 2019، أطلقت سبع منظمات محلية أردنية اثني عشر مبادرة مجتمعية بدعم من منظمة النهضة (أرض). وقد استهدفت الجمعيات المشاركة، التي تتخذ من بلديات الرمثا والمفرق والسرحان مقرًا لها، جميع أفراد المجتمع المحلي -بمن فيهم المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين- مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

تم اعطاء دورات تدريبية مكثفة مواضيع تتعلق باللامركزية والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة والتخطيط الإستراتيجي والاتصال الفعال في سياق المساءلة والحوكمة. وقد تم تقديم أدوات لدعم مشاركتها مع المجتمعات المحلية من خلال وضع مبادرات من القاعدة ولغاية الإدارة العليا لمعالجة مخاوف المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

وقد انخرطت المبادرات في مجالات واسعة من المواضيع مثل التماسك الاجتماعي، واللامركزية، والإدارة المحلية، والشفافية والمساءلة، ومشاركة المعلومات، والمشاركة العامة للمرأة والشباب. ووفرت هذه المنظمات أدوات لتيسير الاتصال مع المسؤولين المحليين، مثل ممارسة الضغط والحملات من أجل القضايا الاجتماعية وتقييم احتياجات المجتمعات المحلية. ويقدم الجدول التالي معلومات أكثر تفصيلًا عن هذه المبادرات:

جدول رقم 2:

المنظمات	وصف المبادرة
1. جمعية الكرام للأسر العفيفة والأيتام الخيرية	أ. الكشف عن إمكانيات اللامركزية لتحقيق التغيير المحلي، ودور المرأة والشباب وقدراتهما، وكيفية زيادة إشراك الشباب والمرأة في التنمية.
2. الجمعية الأردنية لرعاية الأيتام	أ. إبراز دور المجتمعات المحلية في دعم قانون اللامركزية ومشاركتها في حشد التأييد، وتمثلت هذه المبادرة في تعريف المستفيدين منها إلى فهم متقدم لجماعات الضغط وتنظيم الحملات لمعالجة القضايا المحلية وزيادة الدعم المقدم لمعالجة القضايا المحلية. ب. مبادرة "رائدات في مجتمعي" قد خرج من تجربة المنظمات مع التحديات التي تواجهها النساء المستفيدات فيما يتعلق بالمشاركة في الإدارة المحلية، وتم مشاركة قصص نجاح القيادات النسائية من أجل إلهام النساء الأخريات وتعزيز إنشاء شبكة دعم قوية لتنسيق جهود التغيير المحلي وتأسيسها. ج. تعاملت "حملة التوعية المجتمعية عن المشاركة المجتمعية، والموازنة التشاركية، وعمل بلدية المفرق الكبرى" مع المشاركة المجتمعية والموازنة التشاركية، وكذلك تقدير مشاركة أفراد المجتمع المحلي في المساهمة في المناقشات التي تجري بشأن أولويات الميزانية المحلية.
3. جمعية التواصل لتنمية الأسرة والطفولة	أ. تبين المبادرة أن أحد أهم العوامل التي تعوق مشاركة أفراد مجتمعهم -اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين- هو عدم الوعي داخل مجتمعهم بكيفية تحديد احتياجاتهم كأولوية. وشملت المبادرة حملات إعلامية منها توزيع كتيبات، فضلًا عن عقد دورات عن اللامركزية والمشاركة في وضع الموازنة، والعملية الانتخابية للأردن ودور المجالس المختلفة في التغيير المحلي.
4. جمعية رعاية الطفل الخيرية	أ. من أجل إطلاع أعضاء المجتمع المحلي على اللامركزية والمشاركة المجتمعية، شملت هذه المبادرة حملات توعية، تتعلق بالتشاركية مثلًا، من خلال وسائل الإعلام.
5. الجمعية الخيرية لتمكين المرأة	أ. حددت نسبة منخفضة من الناخبين من بين النساء في مجتمعهن المحلي مع ثقتهن المحدودة أيضًا في أداء المجالس المحلية والبلدية. ولهذا السبب، وضعت مبادرتان لزيادة الوعي بضرورة أن تعبر هؤلاء النساء عن مخاوفهن والطرق المتاحة لذلك.
٦. جمعية شباب بلا حدود الخيرية	أ. تحديد افتقار مجتمعاتهم الشابة إلى المعرفة اللازمة بالحقوق المدنية للمشاركة في صنع القرار. ركزت المبادرة التي تلت ذلك على زيادة الوعي بأهمية المشاركة في التغيير المجتمعي وكذلك قدرة الشباب على التأثير على صانعي القرار المحليين.
7. جمعية خطوة أمل الخيرية	أ. إنشاء شبكة مرتبطة بأعضاء المجلس البلدي. تم تنظيم جلسة حوار مع رئيس المجلس البلدي، حيث يمكن للمرأة تقديم احتياجاتها الأكثر إلحاحًا والتوصية بالتغيير بما في ذلك ضرورة رصف الشوارع، والحفاظ على المرافق الصحية، ووسائل النقل العام. ب. تعبئة الشباب لإعداد مسح، وتحديد أولويات المجتمع للشباب. ج- بالتعاون بين جمعية شباب بلا حدود وجمعية خطوة أمل الخيرية، تم إنشاء منصة تعمل كحلقة وصل بين أفراد المجتمع المحلي والمجالس المحلية، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع من معالجة المشكلات والاحتياجات وأولويات الخدمة.

3.2 مناقشات مجموعات التركيز

وبعد تقييم مناقشات مجموعات التركيز التجريبية، تم عقد ست من مناقشات مجموعات التركيز. ولكل من بلديات السرحان والرمثا والمفرق، قامت منظمة النهضة (أرض) بعقد مناقشتين لمجموعات تركيز في كل منطقة، أحدهما يضم سبع أفراد من المجتمع الأردني والآخر يضم أفرادًا من اللاجئين السوريين. هذا التركيز على الجنسية يتعلق بعاملين اثنين:

1) أثناء مناقشة مجموعة التركيز التجريبية التي حضرها مواطنون أردنيون وسوريون، لوحظ أن أعضاء مجتمع اللاجئين السوريين لا يرغبون في الكلام، ربما لأنهم كانوا يعتقدون أن شروط المشاركة المدنية لا تنطبق عليهم.

2) وكما سيتضح أكثر في النتائج، فإن احتياجات أعضاء مجتمع اللاجئين المحلية لا تختلف عن احتياجات المواطنين الأردنيين فحسب، بل إنهم يواجهون أيضًا تحديات أخرى تتعلق بالمشاركة المدنية.

وفي كل مجموعة من مجموعات المناقشة، كان هناك مشاركان بعمر أصغر من 25 عامًا، ومشاركان في عمر يتراوح بين 25 و45 عامًا، وثلاثة مشاركين ممن تبلغ أعمارهم 45 عامًا أو أكثر. واستهدف فريق المشروع 4 نساء على الأقل من كل 7 مشاركين.

وفي بداية كل مناقشة، قُدّم للمشاركين شرح تفصيلي للموضوع وسبب إجراء هذه المقابلة الجماعية، فضلًا عن حقوقهم (الموافقة المستنيرة، وإخفاء الهوية، والسرية) في المساهمة في البحث أو عدم المشاركة فيه من الأصل.

وكانت المواضيع التي استرشدت بها مناقشات مجموعات التركيز هي التالية:

1) التحديات العامة داخل مجتمعهم فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المحلية.

2) الخبرات الشخصية فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المحلية.

3) قدرات المنظمات المجتمعية على تمثيل احتياجاتهم ومخاوفهم.

4) التوصيات بشأن التنسيق بين الأفراد والمنظمات المجتمعية والبلديات.

5) اللامركزية -فهم المشاركة المدنية وإمكاناتها.

6) التقييم والاستدامة.

3.3 المقابلات المعمقة:

وأجريت ست مقابلات معمقة مع أشخاص يعملون مع منظمات المجتمع المدني المشارِكة لمواصلة الكشف عن التحديات التي واجهوها قبل المشروع وخلاله وبعده وكيف كانت سبل معالجتها أو تخفيفها. وجاءت المواضيع التي استرشدت بها المقابلات المعمقة كما يلي:

1) التحديات العامة التي تواجه سكان هذه المنطقة لإسماع صوتهم للبلدية التي يتبعون لها.

2) التحديات العامة التي تواجهها البلدية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

3) قدرة منظمات المجتمع المدني على معالجة المشاكل في المنطقة ومحاولتها تحقيق ذلك وخبرتها في هذا المجال.

4) الدور الذي يمكن أن تؤديه المجموعات غير الرسمية (كشيخ العشيرة أو المختار) في تحسين أداء البلديات في الخدمة المجتمعية.

5) اللامركزية - فهم المشاركة المدنية وإمكاناتها.

6) تعزيز التنسيق والتعاون بين المواطنين والمقيمين.

7) التقييم.

8) الاستدامة.

3.4 المشاورات الرسمية

وفي نيسان 2019، عقدت مشاورات رسمية مع ممثلي المبادرات المجتمعية، وأعضاء البلديات الثلاث في المشروع، وممثلي الوزارات ذات الصلة. وقد تمت المصادقة على النتائج الأولية للمشروع من خلال المداخلات بالنيابة عن أصحاب المصلحة المعنيين، والتي أشارت إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية:

1) إن مشاريع مثل مشروع "قدرة" مهمة جدًا وضرورية لزيادة فعالية تطبيق اللامركزية.

2) ينبغي للمجالس المحلية أن تضطلع بدور هام في تحقيق اللامركزية، وأن تكون مستعدة للقيام بذلك، كما أن البلديات بحاجة إلى الدعم والموارد من أجل مواصلة جهود تحقيق اللامركزية.

3) يحتاج المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات المجتمعية المحلية، إلى زيادة التوعية والتمكين المناسبين فيما يتعلق بدورها في اللامركزية.

4) يشارك مختلف أصحاب المصلحة المعنيين مشاعرهم حيال وجود نقص في الوضوح الخاص بأدوارهم في إطار اللامركزية.

5) لدى الشباب والنساء قدر كبير من الإمكانات في التعامل مع الإدارة المحلية والتنمية، وينبغي تمكينهم من القيام بذلك.

6) المجتمع المدني هو حلقة الوصل بين المواطنين (وجميع الأفراد المقيمين في الأردن، بمن فيهم اللاجئون) والحكومة، خاصة بما يتعلق بحساسية شمول اللاجئين في عمليات صنع القرار، ويُقترح أن يتم هذا الإدماج مباشرة من خلال المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني.

7) من المهم توضيح كيفية تنظيم العلاقة بين المسؤولين المنتخبين، والهياكل الحكومية، والمجتمع المدني.

4. النتائج

وفي القسم التالي، سيستند فريق البحث أولًا إلى تحليل مناقشات مجموعات التركيز، وإجراء مقابلات معمقة، وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتظهر تجارب المشاركين الذين لم يشاركوا في المبادرات المجتمعية تناقضًا مثيرًا للاهتمام مقارنة مع النتائج والدروس التي استخلصت من أولئك الذين شاركوا فيها، كما يتضح في القسم الثاني من هذا الفصل.

4.1 التحديات العامة التي تواجهها المجتمعات المحلية في المشاركة المجتمعية الفعالة:

4.1.1 قدرة البلديات المؤسسية

مناقشات مجموعات التركيز، ذكر أعضاء المجتمع المحلي مدى البطء الذي تستجيب به البلدية لاحتياجات المجتمع المحلي. مما يعني في بعض الأحيان لجوء أفراد المجتمع المحلي إلى إجراءات غير رسمية أخرى لمعالجة القضايا المحلية.

وعرض مثال عملي في إحدى مناقشات مجموعات التركيز (من أفراد المجتمع الاردني في السرحان): إذ ذكر عدة مشاركين أنهم قد تواصلوا مع البلدية لتقديم شكوى بشأن وجود كلاب ضالة ومطالبة الحكومة المحلية باتخاذ إجراءات لحمايتهم، غير أن البلدية لم تتخذ أي إجراء بهذا الخصوص إلا عندما حدثت إصابة لأحد أفراد المجتمع بسببها.

وأبرز المشاركون أيضا الكيفية التي تزيد بها الجداول الزمنية المزدحمة للقيادات المحلية -بسبب ارتباطهم بالاجتماعات الخارجية والزيارات الميدانية على سبيل المثال- من إعاقة تواصل أفراد المجتمعات المحلية مع المسؤولين المحليين، كما انطبق هذا الأمر أيضًا علي الدور المنوط برئيس البلدية.

وأشار جميع المشاركين -وهم من الرجال والنساء السوريين والأردنيين من جميع الفئات العمرية- إلى ما اعتبروه السلطة التي يمتلكها رئيس البلدية فيما يتعلق باتخاذ القرارات المحلية وعدم التجاوب مع تلبية احتياجات المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن افتقار باقي الموظفين إلى السلطة الإدارية المخولة لهم يعوق كذلك تقدم حدوث التغيير محليًا ويزيد من البيروقراطية.

يدل هذا على عدم وجود آليات اتصال مجتمعية داخل البلديات، مما يحول دون قبولها للتغذية الراجعة من المجتمع المحلي، والمشاركة بفعالية في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية وتوصياتها.

4.1.2 الثقة بين البلدية والمجتمع المحلي

وقد أبرز مشاركو مناقشات مجموعات التركيز من كلا الجنسيتين اعتقادهم بأن التواصل الواضح مع المجتمع المحلي هو دور البلدية ومسؤوليتها الرئيسية، كما قالوا إن هذا التواصل يتطلب تحسينًا كبيرًا. وعلاوة على ذلك، فإن التنظيم والاتصال بين مختلف إدارات الحكومة المحلية يفتقر للفاعلية. ويتطلب التصدي لهذا الأمر تنمية الوعي على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الفردي، بما في ذلك تعزيز الاتصال وبناء الثقة بين البلدية والجهات المكونة لها.

وأعرب العديد من المشاركين عن اعتقادهم بأن بعض المسؤولين الحكوميين يقدمون أولويات المكاسب الشخصية على المصلحة العامة، حيث رأوا أن هناك اختلافًا في استجابة البلديات لتنفيذ الخدمات (مثل مشاكل الإنارة) وفورية التصرف أو سرعته.

يمكن أيضًا تفسير الثقة المحدودة في جزء منها فيما يتعلق بتنفيذ قانون اللامركزية الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 2015. وتشير نتائج مناقشات مجموعات التركيز إلى الحاجة لبناء الثقة وزيادة الخبرة، من جانب المسؤولين المحليين والمجتمعات المحلية، بمرور الوقت. ويبرز ذلك أيضًا في الملاحظات المتعلقة بالعملية الانتخابية الخاصة بالانتخابات المحلية الأولى التي أجريت في عام 2016: إذ كان الناس يمنحون أصواتهم عند الإدلاء بها على أساس القبلية والانتماء العشائري لا على أساس الكفاءة، ويعتقد أنه كان لذلك آثار سلبية على أداء البلديات لمهامها ومساءلتها كذلك.

وأدلى العديد من المشاركين أيضًا بملاحظات تخص موازنة البلدية، والتي شملت الغموض فيما يتعلق بالموازنة المحلية والآليات التي تقف وراء المصروفات، والبيروقراطية، والفساد الإداري، والمالي، وتجنب المسؤوليات التي تفرضها القيادة المحلية.

4.1.3 الوعي المجتمعي فيما يتعلق باللامركزية

ولم يكن لدى المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز الذين لم يشاركوا في المبادرات المجتمعية سوى قدر ضئيل من الوعي بأدوار البلديات ومسؤوليتها عن تلبية احتياجاتهم وخدمة المصلحة العامة. كما كان هناك قدر ضئيل من فهم مقاصد قانون اللامركزية: ويشمل هذا الدور الذي يضطلع به المسؤولون الحكوميون المنتخبون وعدم الوضوح فيما يتعلق بكيفية استخدام القانون استخدامًا عمليًا لتلبية الاحتياجات والمخاوف المحلية، سواء من حيث الأفراد أو أفراد المجتمع المحلي.

4.2 تحديات محددة تواجه المرأة والشباب واللاجئين من حيث المشاركة المدنية

4.2.1 المرأة داخل البلديات: التحديات والفرص

تتصل العديد من التحديات المذكورة حول مشاركة المرأة في مناقشات مجموعات التركيز بالقيود المفروضة على الحياة اليومية. وكثيرًا ما ارتبطت هذه الاجراءات بالقيم والعادات المحافظة، والتي قيدت ما قد يبدو للوهلة الأولى إجراءات بسيطة نسبيًا كالتواصل مع هيئة رسمية لتقديم شكوى أو لطلب خدمة. وأشير خلال مناقشات المجموعات هذه إلى أن العديد من النساء في المجتمع المحلي، بدلًا من ذلك، كن يلجأن إلى أحد أفراد الأسرة الذكور فيما يتعلق بطلبهن. غير أن النساء المشاركات في مناقشات المجموعات قلن أيضًا إن هذه الممارسة أصبحت شيئًا من الماضي، وأن المزيد من فرص التواصل المباشر مع المسؤولين أصبحت متاحة للنساء المقيمات في بلديات المفرق والسرحان والرمثا.

ويعتقد معظم المشاركين في مناقشات المجموعات (من الرجال والنساء) في المفرق والسرحان والرمثا، أن فرص مشاركة المرأة أقل من فرص مشاركة الرجل، غير أنّ هناك نساء يشاركن في التغيير الاجتماعي بنشاط. وفي السرحان، ذكر اسم امرأة معينة ذلك أنها أطلقت عدة مبادرات مجتمعية، وأشير أيضًا إلى أسماء نساء أخريات ممن كنّ عضوات في المجلس المحلي.

ويمكن أن يؤدي وجود الموظفات الحكوميات إلى خفض هذا الحاجز، إذ أنّ غياب المرأة في المجال العام كثيرًا ما يعني قلة الوعي بشواغل المرأة ووجهات نظرها، فيؤدي ذلك إلى معالجة احتياجات المرأة على نحو أقل فاعلية. يمكن لأعضاء المنظمات المجتمعية التي تعمل مع المجتمع النسائي أداء دور هام في الربط بين المرأة والبلديات، بسبب وعيهم الكامل بالاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية المحلية للمرأة، علاوة على ذلك، فإن هذا الوعي يعد أيضًا عاملًا حاسمًا للمضي قدمًا نحو تحقيق المشاركة الشاملة للمرأة.

4.2.2 الشباب داخل البلديات: التحديات والفرص

وذكر كثير من المشاركين -الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا ولكن كان من بينهم بعض كبار السن أيضًا- أن آراء الشباب من أفراد المجتمع المحلي لا تؤخذ علي مأخذ الجد في كثير من الأحيان، وأن السلطات كثيرًا ما تخفق في شمول احتياجاتهم المخصوصة وتلبيتها بشكل فاعل، والتي يعد نقص فرص العمل، وفرص التعليم، والافتقار إلى الأماكن العامة من الأمثلة عليها.

غير أنّ عدم شمول أصوات الشباب هذا يمكن أن يرتبط أيضًا بعدم وجود وعي كافٍ بين الشباب حيال كيفية المشاركة المجتمعية، إذ يمكن أن يكون للمعرفة وأدوات المشاركة فائدة كبيرة، كما يتضح في القسم التالي.

4.2.3 مجتمعات اللاجئين داخل البلديات: التحديات والفرص

وقد عززت المشاورات الرسمية مع أصحاب المصلحة المعنيين الوعي بالحساسية تجاه شمول احتياجات اللاجئين ومعالجتها رسميًا. ومع ذلك، يغدو من المهم إبراز واقع أنّ الهدف من هذا المشروع هو الكشف عن كيفية تعزيز المشاركة المحلية، وذلك للتغلب على الصعوبات اليومية المحلية التي يواجهها أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم اللاجئون السوريون. بل إنّ هذا الأمر هو أكثر أهمية، بالنظر إلى أن لدى الأفراد في مجتمع اللاجئين احتياجات محلية محددة، التي يعتبر الحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والسكن ذي الكلفة المعقولة من الأمثلة عليها.

وفيما يتعلق بالصعوبات المتعلقة بالمشاركة، يؤكد اللاجئون السوريون على عدم الوضوح بشأن شمولهم في جدول أعمال البلدية التي يقيمون في المناطق التابعة لها أم لا، كما أنه من غير الواضح بالنسبة للكثير منهم إذا ما كانت الإعلانات والمشاريع والأنشطة المحلية تنطبق عليهم كأفراد المجتمع المحلي الآخرين. لا يبرز هذا مجرّد الحاجة إلى زيادة توعية اللاجئين السوريين بالمعايير التي تتبعها البلديات فيما يتعلق بإيواء اللاجئين وشموليتهم فحسب، بل يبرز أيضا ضرورة أن تكون البلديات واضحة من حيث مدى شمول مجتمعات اللاجئين في خطط التنمية المحلية وأهدافها.

تم إبراز الحاجة إلى الوسطاء وإمكاناتهم ضمن مناقشات مجموعات التركيز، كما تشدد القوانين التي تنظم اللامركزية على دور لجان الدعم، بما في ذلك وجود لجنة دائمة للمجتمع المحلي. أما في المشاورات الرسمية التي عقدت مع أصحاب المصلحة الحكوميين، فقد أدركت منظمة النهضة (أرض)، أن هناك مساحة محدودة لضم الأفراد من مجتمع اللاجئين إلى هذه اللجان. ويمكن أن يكون الوسيط المحتمل موظفًا تعينه البلدية/الحكومة للتفاعل مباشرة مع مجتمع اللاجئين السوريين، بهدف تعزيز معرفة البلدية باحتياجات اللاجئين السوريين.

وللمجتمع المدني المحلي دور وسيط رئيسي إذ أنّ بمقدورهم تبيان احتياجات اللاجئين المتعلقة فيما يتعلق بمسؤوليات الحكومات المحلية وأدوارها، للسلطات المحلية. ومن أجل القيام بذلك بفاعلية، يجب تزويد المنظمات المجتمعية المحلية بالمعرفة الخاصة بكيفية التعامل مع المسؤولين الحكوميين المحليين، وذلك بالنيابة عن زملائهم من أفراد مجتمع اللاجئين. كما ينبغي أيضًا دعمها بالمشورة السديدة، والمعلومات والتوجيهات الصحيحة فيما يتعلق باحتياجات اللاجئين المحددة. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة التعاون بين البلديات والمنظمات المجتمعية التي تعمل مع مجتمعات اللاجئين يمكن لها أيضًا أن تسمح بعوامل أساسية قد تهيئ فرصًا أفضل للمواطنين السوريين واتباع منهجيات محكمة لتلبية احتياجاتهم.

وشُدد على هذه النقطة نتيجة الدعم الإشكالي الذي تقدمه البلدية للمنظمات المجتمعية وندرة آليات المتابعة، أيضًا، تواجه العديد من المنظمات المجتمعية الأكثر وعيًا باحتياجات المجتمع المحلي تحديات بسبب تزايد عدد هذه المنظمات واعتمادها على البلدية للعمل داخل المنطقة المحلية. وأشارت مناقشات مجموعات التركيز إلى أنّ المنظمات القليلة التي تلبي احتياجات السوريين والأردنيين لا تلقى اهتمامًا كبيرًا من قبل بلديتهم بل إنها قد تعيق عملها وتقدمها كذلك أحيانًا.

يغدو من الضروري أيضًا أن يدرك السوريون أهمية الاستفادة من الفرص المتاحة لهم اجتماعيًا واقتصاديًا ضن حدود المساحة التي يسمح لهم فيها بالعمل بصورة قانونية. كما دعا المشاركون السوريون في مناقشات مجموعات التركيز إلى أهمية الاستدامة ومواصلة المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التمكين الاقتصادي دورًا هامًا في دفع مختلف أنواع المشاركة المحلية إلى الأمام، بما في ذلك المجالات الاجتماعية والثقافية. ولخلق المزيد من الفرص للسوريين لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية وبناء الاستقرار، فإن اقتراح تعديل يتعلق بالعمر الذي يسمح فيه للاجئ بالعمل لإضافته إلى برامج المنظمات المجتمعية والمنظمات المختلفة هو أمر ضروري. وذكر المشاركون الأكبر سنًا من اللاجئين في مناقشات مجموعات التركيز حاجتهم إلى اكتساب الخبرة، والتعلم، وبناء مهارات جديدة بالقدر الذي يحتاج إليه الشباب، مع التشديد على وجود مسؤوليات لديهم تجاه أسرهم.

ليست زيادة التعاون بين السوريين والأردنيين بالأمر الجوهري لفهم بعضهما فحسب، بل يمكنها أن تسهم أيضًا في تحقيق المصلحة الجماعية. إنّ دور السلطات، بمن فيها البلديات، هو التنسيق والربط بين المجتمع المحلي، فضلًا عن تعزيز العلاقات عن طريق إظهار المهارات القيادية الفعالة عند هؤلاء الأفراد، بدلًا من توسيع الفجوة بين المجتمعات المحلية من خلال اتباع سياسات غير مجدية.

4.3 دور منظمات المجتمع المدني وتطورها

أبرز المشروع حقيقة أن المؤسسات الخيرية المحلية قد قامت بتطوير مبادرات خاصة بها بالتعاون مع المجتمع المحلي، في ضوء التدريب الذي تلقته من منظمة النهضة (أرض).

ولاحظ الشركاء في المشروع فائدة كبيرة لصالح الشباب الذين شاركوا في هذا المشروع، بما في ذلك زيادة فهمهم للامركزية، والإدارة

المحلية، والتخطيط، ووضع الإستراتيجيات والميزانية القائمة على المشاركة. واستنادًا إلى المبادرات التي نفذها الشركاء المحليون، وكجزء من قسم تنمية القدرات في البرنامج، فقد لوحظ أن ورشات العمل استطاعت زيادة الوعي بين الشباب وأكدت على أهمية عمل المنظمات المجتمعية.

وقد كان هذا البرنامج فرصة لهؤلاء الشباب للاطلاع على عمل المنظمات والجمعيات على الأرض، مما حفزهم على إنشاء مشاريع مبتكرة وتزويدهم بمساحة آمنة لممارسة الأنشطة المتصلة بالمشاركة المدنية والسياسية. وقد لاحظت منظمة النهضة (أرض) حدوث تحسن كبير في العلاقة بين المنظمات المجتمعية، وبين الشركاء ومنظمة النهضة (أرض)، وبين شركاء المشاريع والمسؤولين الحكوميين. إضافة لذلك فقد صار من الجلي مدى تطور فهم الشركاء في المشاريع لدورهم المحدد في اللامركزية مع تحسن فهمهم العام لهياكلها بالمقارنة مع بداية هذا المشروع.

5. التوصيات

5.1 التوصيات على المستوى التشريعي والإداري

1) إنشاء دعم مؤسسي دائم ومستدام لبناء المشاركة المحلية والحفاظ عليها، بالإضافة إلى بناء الثقة وتنشيط المشاركة المدنية إلى ما هو أبعد من تحقيق المكاسب الانتخابية قصيرة الأجل بهدف الحفاظ على الحوكمة الرشيدة.

2) زيادة الوضوح فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة الأردنية وبأدوار المنظمات والمؤسسات المجتمعية. كما تدعو منظمة النهضة (أرض) أيضاً الى إدراج وتحديد أدوار ومسؤوليات المجتمع المحلي في التشريعات لمعالجة هذه الفجوة فيما يخص الشمولية.

3) إقامة الصلات بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الدولية، والإدارة المحلية، والمجتمعات المحلية -التي تشمل جميع المقيمين في منطقة معينة- ومنظمات المجتمع المدني، في إطار مشروع اللامركزية.

4) تحسين التخطيط والميزانية القائمين على المشاركة على الصعيدين الوطني وصعيد البلديات لضمان توزيع عادل ومنصف للموارد.

5) توفير منصة تفاعلية لوسائط الإعلام المجتمعية لتحقيق التواصل الفعال وتعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية.

6) التمييز بين مفهومي "المقيمين" و"المواطنين:" إذ يشير المفهوم الأول إلى جميع المقيمين مؤقتًا أو بشكل دائم في منطقة معينة، ممن يستخدمون بنيتها التحتية، ويحصلون على خدماتها، ويشاركون في أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، والذين يجب أن يتم شملهم ضمن واقعها الثقافي وعمليات التخطيط وصنع القرار. ويشير مفهوم المواطنين إلى حاملي الجنسية الذين يعتمدون على دولتهم في أمورهم ويتمتعون بكامل الحقوق والامتيازات ويضطلعون بجميع المسؤوليات والواجبات بموجب دستور كل منهم وقوانينه.

5.2 التوصيات على مستوى مؤسسات المجتمع المدني المحلي

1. تفعيل مبدأ العمل الإنساني المحلي من أجل المساهمة الفعالة في استدامة الجهود الإنمائية والإنسانية ونموها.

2. بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني المحلي، وتصميم برامج تدريبية خاصة باللامركزية ودورها في التنمية على الصعيدين الاقتصادي والمدني.

3. بناء قدرة المؤسسات المحلية للاضطلاع بدور رئيسي في وضع نظام حماية اجتماعي شامل وشفاف ليكون مسؤولًا عن خدمة جميع أفراد المجتمع.

4. مساعدة منظمات المجتمع المدني المحلية التي توفر مساحات آمنة للشباب والنساء على التفاعل مع برامج الشؤون العامة والمشاركة فيها، وتعزيز الثقافة الانتخابية للمجتمعات المحلية.

5. تعزيز التحالفات بين المنظمات المحلية -مثل التحالف الوطني الأردني- من أجل الجهود المشتركة وحشد التأييد المشترك، وضمان تحقيق تنسيق أفضل عندما يتعلق الأمر بمجموعة من القضايا مثل تلبية الاحتياجات المجتمعية، بما في ذلك احتياجات اللاجئين والقضايا المتعلقة بالمرأة والشباب.

6. إقامة شراكات مؤسسية مع منظمات المجتمع المدني.

5.3 التوصيات على صعيد المجتمع المحلي

1. تعزيز مبادرات التماسك المجتمعي والتعاون.

2. تعزيز المواطنة على أساس الحقوق والواجبات.

3. إعادة التأكيد على وعي الشباب والنساء بأهمية عمل المنظمات المجتمعية على تنفيذ البرامج المتعلقة بالديمقراطية الاجتماعية والمشاركة المدنية.

4. ضمان إدراج أصوات اللاجئين ضمن خطط التنمية المحلية من خلال تنظيم أعمال المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني على نحو أكثر فعالية.

5. توسيع الوعي الديمقراطي بحيث تبنى النتائج الانتخابية على أساس مبرمج يتيح تنفيذ المساءلة والمتابعة المجتمعية وليس على أسس تقليدية، مثل الانتماء العشائري أو المناطقي.

6. التمييز بين مفهومي "التنمية المدنية" و"التنمية السياسية:" إذ يشير الأول إلى تحسين الخدمات والواقع الاجتماعي والاقتصادي لجميع السكان، في حين يشير مفهوم "التنمية السياسية" إلى مشاركة المواطنين حصرًا في العملية السياسية، سواء عن طريق التصويت أو الأحزاب السياسية أو غيرها من أشكال العمل السياسي.

6. الخاتمة

تواصل منظمة النهضة (أرض) الكشف عن سبل الإسهام في تمكين المجتمع المدني المحلي والمجتمعات المحلية وتنميتها. وفي هذا التقرير، توصلنا إلى حقيقة الكيفية التي يمكن بها لثلاث بلديات تقع في شمال الأردن (وهي بلديات المفرق، والسرحان، والرمثا) تحفيز المشاركة المجدية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب واللاجئين.

نأمل في مواصلة دعم هذه الجهود من خلال العمل لتحقيق التوصيات المذكورة أعلاه، والبناء على العمل الذي تم إنجازه خلال هذا المشروع الذي حمل عنوان "معاً لنبني: تمكين المجتمعات المحلية من خلال المشاركة السياسية».

وتعترف منظمة النهضة (أرض) بمكانة المنظمات المجتمعية المحلية المركزية والفريدة في الإدارة المحلية والتنمية. ومن خلال مواصلة العمل لتعزيز الجهود الاجتماعية والإنمائية من القاعدة ولغاية الإدارة العليا، وتماشيًا مع نتائج هذا التقرير، ستعمل منظمة النهضة (أرض) مع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة توضيح دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي وتعزيزه، ودور المجتمع المدني في عملية اللامركزية تحديدًا. سيشمل ذلك التركيز على تحسين الفهم العام للامركزية، فضلًا عن اكتشاف السبل الكفيلة لإيجاد تخطيط إستراتيجي أكثر تشاركية وشمولًا على الصعيد المحلي مع التواصل الفعال بين الجهات الفاعلة المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة.

الاعتمادات

الختم
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) هي منظمة مجتمع مدني تسعى إلى تعزيز التغيير التحويلي نحو مجتمع يتمتع بالقوة والمرونة والعدالة في الأردن والشرق الأوسط.

الناشر
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

العنوان
رقم الهاتف: 277 17 46 6 962+
رقم الفاكس: 278 17 46 6 962+
org.legalaid-ardd@consult
www.ardd-jo.org

وصف البرنامج
مبادرة "معاً لنبني" هي جزء من الأنشطة المنفذة في إطار برنامج قدرة –تعزيز صمود اللاجئين السوريين والنازحين والمجتمعات المستضيفة استجابة للأزمات السورية والعراقية.

المنفذون
الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ)، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، والوكالة الفرنسية للخبرة الدولية الفنية (EF)، والوكالة الهنغارية للمساعدات (HIA).

المسؤول
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

تنسيق المحتوى:
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

الكُتاب:
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

الصور والتصميم
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) /برنامج قدرة

الروابط
يحتوي هذا المنشور على روابط لمواقع خارجية، وتقع مسؤولية محتوى هذه المواقع الخارجية المدرجة دائمًا على عاتق الناشرين المعنيين. عندما تم نشر المواقع لأول مرة، تحققت الوكالة الإسبانية للتعاون من طبيعة المحتوى لتحديد ما إذا كان يمكن أن يسبب مسؤولية مدنية أو جنائية. ومع ذلك، وعلى الرغم من المراجعة المستمرة للروابط، لا يمكن توقع عدم وجود انتهاكات للحقوق. من الجدير بالذكر أنه إذا كانت الوكالة الإسبانية على علم أو إذا تم إبلاغها من قبل طرف ثالث بأن أي موقع خارجي يقدم رابطًا قد يؤدي إلى حدوث مسؤولية مدنية أو جنائية، فإنها ستتخذ القرار بإزالة الرابط على الفور مع إنكار صلتها بهذا المحتوى.

الخرائط
الخرائط المطبوعة هنا مخصصة لأغراض الإعلام فقط ولا تشكل بأي حال من الأحوال اعترافًا بموجب القانون الدولي بالحدود والأقاليم. لا تتحمل وكالة التعاون الإسبانية أي مسؤولية بخصوص كون هذه الخرائط محدثة أو صحيحة أو كاملة. ويتم استبعاد أي مسؤولية عن أي ضرر – سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر- ينتج عن استخدامها.

بالنيابة عن
الاتحاد الأوروبي
الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
مكاتب بريد الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
BMZ Bonn
Dahlmannstraβe 4
Bonn, Germany 53113
رقم الهاتف:0-535 99 228 (0) 49 +
رقم الفاكس:0-535 99 228 (0) 49 +

BMZ Berlín
Stresemannstraβe 94
Berlin, Germany 10963
الهاتف:0-535 3018 (0) 49 +
الفاكس:2501-535 3018 (0) 49 +
de.bund.bmz@poststelle
www.bmz.de

المواقع الإلكترونية
بالإنجليزي: www.qudra-programme.org
بالتركي: www.qudra-programme.org/fr
بالعربي: www.qudra-programme.org/ar
بالكردي:www.qudra-programme.org/ku

وقد صدر هذا المنشور بدعم مالي من الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الاوروبي «مدد» والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ويعد التعاون الإسباني المسؤول الوحيد عن محتواها الذي لا يعكس بالضرورة آراء الاطراف المكلفة بذلك.
الصندوق البريدي: 930560
11193، عمّان، الأردن
الهاتف: +962 6 46 17 277
الفاكس: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development